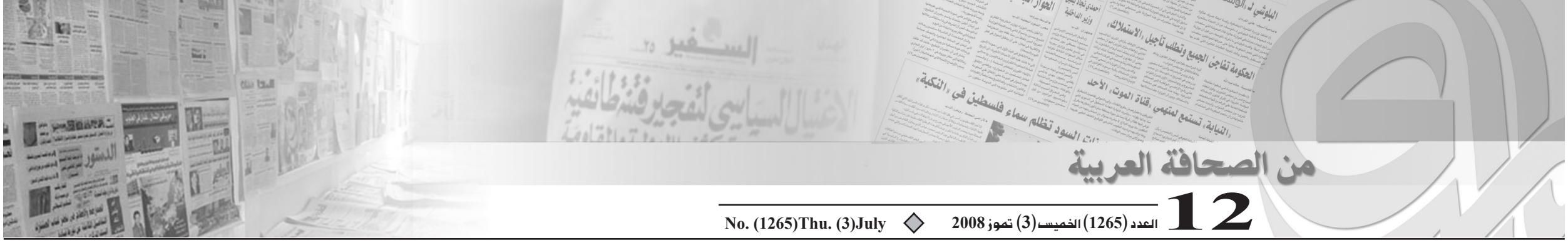

الحياة

العرب لا يضيعون فرصة تضييع فرصة

جهاد الخازن

هل يعرف القارئ الفارق بين العرب والأوروبيين؟ طبعاً رجالنا أطول وأجمل، وبناتنا (أحمر خدّ وأأصل جِد)، وكلنا من أهم فخذ في أكبر بطن من أقوى عشيرة. هذا مفهوم. غير أنني لاحظت أخيراً فارقاً إضافياً.

في الدوحة عقدنا اتفاقاً، وعدنا الى بيروت ونفذنا بعضه، ولا يزال بعض آخر ينتظر. نحن لا نجتمع إلا ونتفق، وكل جلسة لنا تنتهي بالعتاب الذي هو صابون القلوب، وبتوقيع اتفاق لم يقرأه أحد ولا يعتزم أحد تنفيذه، لذلك نقول: حبر على ورق.

في أوروبا، يجتمعون مرة بعد مرة بعد ألف مرة، قبل أن يتفقوا على شيء، هذا إذا اتفقوا، ولكن ينفذون ما يوقعون عليه. وكنت تابعت الولادة القيصرية لاتفاق ماستريخت بحكم الإقامة في الغرب، وهو الاتفاق الذي قام الاتحاد الأوروبي بموجبه، بعد أن اعتقدت أنه لن يقوم، فقد دامت المفاوضات سنوات، وكانت تنتهي بخلافات حادة تضخم الصحف أهميتها. وفي النهاية وقع الاتفاق في مدينة ماستريخت الهولندية في ١٩٩٢/٢/٧، ودخل حيّز التنفيذ في ١٩٩٣/١١/١، وكان اليورو نتيجة أحد ملاحقه.

الخلاف على معاهدة لشبونة أشد منه على اتفاق ماستريخت، وأكثر عقداً وتعقيداً، وهو مفتوح لا يعرف أحد متى سينتهي. فالتصويت في إرلندا بالرفض كان مجرد خطوة على الطريق. وأقول للقارئ إن المعاهدة التي هي عبارة عن دستور للاتحاد خلفت الدستور الأوروبي الراحل الذي رفضه الفرنسيون والهولنديون عام ٢٠٠٥، فعاد أعضاء الاتحاد الى المربع الأول، وطلعوا بمعاهدة في لشبونة لا أراهن على إنها لن تلقى مصير الدستور المرحوم.

ما أعرف يقيناً هو أن الأوروبيين سينفذون المعاهدة إذا وقعوا عليها، ثم أقارن بما أعرف يقيناً عن اتفاقية الدفاع العربي المشترك، وهي أكبر سناً من السوق المشتركة، ولم تنفذ يوماً.

إذا كان القارئ يعتقد أنني أتجنى على الأمة، فهو يستطيع أن يتوقف عن القراءة هنا، لأن حرية الكلام أو الكتابة ترافقها حرية عدم الإصغاء، أو عدم القراءة. أزعم أن العبقري يعمل ما لم يُعمل من قبل، والعملي يعمل ما يجب عمله، والعربي يعمل ما لا حاجة له به، أو ما يؤمر به.

إذا صمد القارئ العربي معي، فإنني أزيد له إنني أشعر أحياناً بأننا نتفق، بمعنى اننا نوقع اتفاقاً، ثم نتفاوض عليه، كما نرى الآن مع اتفاق الدوحة. وكل جلسة عندنا تنتهي بالقبل، فلا أذكر أن مؤتمر قمة عربياً انتهى بخلاف وانسحابات، والاستثناء الوحيد كان عندما وبخ ولي عهد دولة عربية زعيم دولة أخرى لسوء تصرفه، فكاد هذا يرد بمحاولة اغتيال.

لست هنا لأنتقد العرب فقط، فالولايات المتحدة هدف أسهل، ونعرف الآن أن الأميركيين سيختارون في أول ثلثاء من تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل رئيساً من بين مرشحين اثنين أساسيين، إلا أنهم عندما ينتخبون ملكة جمال أميركا فهم يختارون واحدة من خمسين، وهذا دليل على أنهم يجدون ملكة الجمال أهم من الرئيس فيوسعون مجال الاختيار، وهو موقف صحيح، فالرئيس قد يشن حرباً علي، لأنني من بلاد العرب والمسلمين بجنود مدججين بالسلاح، أما لو ضربتني ملكة جمال أميركا فهو على قلبي أحلى من العسل.

أعود الى العرب، ومشكلتهم أن عندهم حلاً لكل مشكلة، إلا أن مشكلتهم الأخرى هي أن كل حل هو أسوأ من المشكلة الأصلية.

هل احتاج أن أراجع مع القارئ تاريخ فلسطين الحديث؟ لم نقبل التقسيم وخسرنا أكثر مما عرض علينا، وبقينا نرفض وخسرنا البقية، ولا نزال نصر على حق العودة وقد انتقل الى مكان آخر ثلاثة أرباع لاجئي ١٩٤٨، وأصبحنا الآن نقبل ٢٢ في المئة من أرض كلها فلسطين، فلا يرضى العدو، "ورضينا بالهم، الهمّ ما رضي فينا"، كما يقول مثل يعرفه كل فلسطيني، والمشكلة هنا اننا لا نبدأ البحث عن حل إلا بعد أن نكون ارتكبنا جميع الأخطاء الممكنة وألغينا إمكانات الحل، أو كما قال أبا ايبان يوماً: "العرب لا يضيعون فرصة تضييع فرصة".

يقولون: الحكيم يتعلم من أخطائه، وثمة إضافة للمثل هي: أحكم منه من يتعلم من أخطاء غيره. والعربي لا يتعلم من أخطائه أو أخطاء الناس، فهو يزداد ثقة بنفسه كلما ازداد جهلاً أو ضعفاً، والنتيجة هي ما نرى في كل بلد.

أعرف انني سلبي في ما أكتب اليوم، وأعرف أن الضرب في الميّت حرام، غير انني أكتب بعد أن تابعت ولادة اتفاق الدوحة، وكيف أدخل غرفة العناية الفائقة من دون مرض ظاهر، وكيف جرى التصويت على معاهدة لشبونة في إرلندا.

المقارنة زادتني اقتناعاً بأن أفضل عمل لنا ألا نعمل شيئاً، حتى لا نزيد الأمور سوءاً، وهناك القول: لا تؤجل عمل اليوم الى غد. وهو ينطبق على العربي أكثر من غيره لأنه ارتكب من الأخطاء ما يكفي ليوم واحد.

الاتحاد

إمكانية التوصل إلى "هلسنكي خليجية"

د. أحمد يوسف أحمد

بدأ الجدل حول السبل المثلى للتعامل مع المعضلة الإيرانية يأخذ حيزاً أوسع في الكتابات والمناقشات السياسية العربية في الآونة الأخيرة، كنتيجة للتطورات اللافتة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط، والتي تتضمن مؤشرات لجديد ربما تشهده المنطقة فيما يتعلق بإدارة الولايات المتحدة وإسرائيل وغيرهما أزمة العلاقة مع إيران. ويتراوح هذا الجديد بين "ضربة عسكرية" يُعد لها حالياً قد تقوم فيها إسرائيل بدور رأس الحربة، أو تعتمد مباشرة على القوة العسكرية الأميركية، أو "صفقة سياسية" يتم بموجبها التوصل إلى ترتيبات جديدة في المنطقة تعترف لإيران بما تريده من نفوذ -أو على الأقل بقدر منه- مقابل ضمان مصالح خصومها فيما يتعلق بالنفط والصراع العربي -الإسرائيلي وغيرهما. ولأن ثمة منطقاً أكيداً في الحكم بأن كلا السيناريوهين (الضربة والصفقة) لا يحمل خيراً للعرب، فإن بعض المفكرين والمحللين العرب قد شغل نفسه مؤخراً بالتفكير في بدائل أفضل يمكن للأطراف العربية أن تطرحها.

في هذا السياق طرح مفكر عربي بارز ذو مكانة رفيعة، تصوراً رآه أفضل من "حرب مدمرة مع إيران" أو "صفقة ثنائية"، ونشر تصوره هذا في مقالة له في إحدى الصحف العربية واسعة الانتشار في أوساط النخبة العربية، ولأن تصوره يتسم بالجدية والموضوعية والحرص على المصالح العربية، فإن مناقشته واجبة. يلخص المفكر العربي الكبير اقتراحه بقوله: "ربما كان من المناسب النظر في نموذج (منظمة الأمن والتعاون الأوروبي) التي توصلت إليها الأطراف المختلفة... وعددها خمس وثلاثون دولة تتراوح بين إمارة موناكو والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في ١١ أغسطس١٩٧٥، وعرفت باسم (اتفاق هلسنكي). لقد كان هذا الاتفاق تمهيداً لإنهاء الحرب الباردة بين الجانبين في أوروبا خصوصاً، وإذا كان قد قام على أساس حفظ الأمن بين دوله في الجانبين فإنه تضمن بنوداً واضحة لا لبس فيها بشأن احترام وحدة الكيان السيادي الإقليمي لكل دولة مشاركة، واحترام حدودها القائمة، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية، وحل الخلافات بالطرق السلمية، ومراعاة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية". ويرى المفكر الكبير "أن الاتفاق على هذه البنود والالتزامات والضمانات لا يقل أهمية عن المحور الأساسي وهو الأمن، لأنها عماد الأمن، والمطلوب في مشروع كهذا أن تلتقي الدول المعنية المرشحة لعضوية المنظمة الخليجية للأمن والتعاون في إطار من الشفافية... التامة بحيث يطمئن الجميع، ولا تبقى شبهة صفقات ثنائية بين أطراف على حساب أطراف أخرى".

وليسمح لي المفكر الكبير أن أناقش اقتراحه الجاد من خلال إدخال بعض المتغيرات التي أراها غائبة عن هذا التصور، وأول هذه المتغيرات يتعلق بالتوازن الإقليمي والعالمي كإطار للحالتين (هلسنكي والخليج)، ففي الحالة الأولى كان الطرفان المتصارعان قد توصلا إلى توازن استراتيجي حقيقي يمنع أحدهما من الطغيان على الآخر أو إزاحته من الساحة، ولذلك فقد كان البديل الوحيد هو التعايش فيما بينهما، أما في حالة الخليج خاصة ومحيطه العربي والشرق أوسطي عامة، فإن مباراة الصراع على النفوذ ومحاولة تغيير موازين القوى في المنطقة لصالح هذا الطرف أو ذاك ما زالت على أشدها، ويكفي أن نشير إلى "المشروع الإقليمي" لإيران والذي تحاول من خلاله أن تكون القوة المهيمنة -أو على الأقل الرئيسة- في منطقة الخليج إن لم يكن الشرق الأوسط ككل، وإلى الخطط الإسرائيلية لترتيب أوضاع المنطقة بما يتلاءم ومتطلبات أمنها واستمرار وجودها، وإلى السياسة الأميركية الراهنة التي تحاول جني ثمار غزو العراق وغيره من الأفعال الطائشة التي ارتكبتها عبر ترتيبات قانونية تضمن لها وجوداً مستمراً ومستقراً في منطقة ذات حساسية شديدة لمصالحها. هناك إذن عدد من المشاريع الإقليمية والعالمية بعضها متصارع وبعضها متقاطع، لكن تفاعلاتها تخلق وضعاً يصعب معه بناء "هلسنكي" خليجية أو عربية، فالأطراف جميعاً -عدا الأطراف العربية للأسف- ما زالت تشعر أن بمقدورها أن تحسن وضعها في المباراة، ولم تصل بعد إلى الاقتناع بأن ثمة توازناً مستقراً فيما بينها ينبغي أن يفرض نفسه على سلوكها على النحو الذي يجعلها تقبل نموذجاً كنموذج هلسنكي.

مشاريع إقليمية عديدة، تتصارع وتتقاطع، لكن تفاعلاتها تصعب بناء "هلسنكي" خليجية، فالأطراف جميعاً -عدا الجانب العربي- تريد تحسين وضعها في المباراة!

من ناحية أخرى فإن نطاق تطبيق الاقتراح الذي طرحه المفكر الكبير يثير بدوره إشكاليات حقيقية. كانت هلسنكي تعبيراً عن حقائق أوروبية وعالمية شاملة إلى حد بعيد، فقد تضمنت دولاً تنتمي إلى معسكرين متصارعين بالإضافة إلى قائدي المعسكرين -الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي آنذاك- أما نطاق التصور المقترح فيبدو خليجياً، إذ يتحدث مفكرنا الكبير عن "المنظمة الخليجية للأمن والتعاون" وعن أن "وصول دول الخليج إلى مشروع للأمن والتعاون أمر لا مفر منه"، وهنا نكون إزاء أحد احتمالات ثلاثة: إما أن تكون المنظمة المقترحة خليجية فقط، وهو ما يجعل الترتيبات التي ستتضمنها بالضرورة غير شاملة، لأن للخليج عمقه العربي، ولأن المتغير الإسرائيلي متقاطع مع أمن الخليج، سواء بحكم موقف دول الخليج من الصراع العربي - الإسرائيلي، أو بسبب السياسة الإيرانية الراهنة، وبالذات فيما يتعلق بالمشروع النووي، ولأن القوى العالمية ذات التأثير لن تسمح ببناء منظمة كهذه دون أن يكون لها حضور مؤثر فيها، وإما -وهذا هو الاحتمال الثاني- أن يمتد نطاق المنظمة المقترحة ليشمل الدول التي تمثل عمقاً عربياً لأمن الخليج، وهو ما يضمن المصالح العربية بدرجة أكبر، ويستعدي إيران في الوقت نفسه، ويشمل كذلك القوى العالمية بما يطمئنها على أن أية ترتيبات يتم التوصل إليها لن تتجاهل مصالحها أو لا تعطيها الوزن الكافي، وإما -كاحتمال ثالث- أن يكون نطاق المنظمة المقترحة إقليمياً شاملاً بمعنى أن تدخل فيه دولة كإسرائيل على سبيل المثال، وهو ما يعقد الصورة على نحو أكبر لأنه يربط التوصل إلى ترتيبات معقولة لأمن الخليج بالتسوية العصية للصراع العربي -الإسرائيلي.

من ناحية ثالثة وأخيرة فإن المقارنة بين "سياق هلسنكي١٩٧٥" والسياق الراهن في الخليج، لابد أن تقودنا إلى استقرار الدولة ومؤسساتها في الحالة الأولى بعكس الثانية، ففي حالة هلسنكي تم إبرام الاتفاق بين دول ديمقراطية ذات مؤسسات راسخة، ومن ثم فإن التراجع عنه من قبل هذا الطرف أو ذاك لم يكن وارداً، أما في السياق الراهن، في الخليج والمنطقة، فإن المؤسسات تتصف بهشاشة بالغة، ناهيك عما تشهده المنطقة من تحولات -أو على الأقل- إرهاصات لتحولات عميقة من شأنها أن تجعل غدها القريب مغايراً ليومها أو أمسها، وهو ما لا يضمن أن يكون مستقبل "هلسنكي الخليج" مماثلاً لاتفاق هلسنكي الأصلي، ولعل هذا هو السبب في أن كثيراً من الاتفاقات التي يتم التوصل إليها لحل هذه المشكلة أو تلك، تبدو حبراً على ورق، ولنذكر على سبيل المثال مصير "اتفاق مكة" و"إعلان صنعاء" في سياق محاولات جسر الفجوة بين "فتح" و"حماس"، ومصير الاتفاقات العديدة التي حاولت في حالات أخرى إيجاد تسويات لصراعات داخلية، في السودان أو اليمن أو الصومال، وآخرها "اتفاق الدوحة" الذي ما زال تطبيقه يتعثر لأن الأطراف المعنية تحاول تحسين وضعها في مباراة موازين القوى.

يطرح إذن تصور المفكر الكبير لمواجهة الوضع الخطير في الخليج، رؤية جادة وموضوعية لفعل عربي يصون المصالح العربية، لكن من واجبنا أن نناقشها وندخل في اعتبارنا كافة المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على صلاحيتها للتطبيق حتى لا ندخل في إطار حلقة مفرغة أخرى من التفاهمات أو الاتفاقات التي لا تجد سبيلها إلى التطبيق في الواقع العملي. ويبقى دائماً أن ضمان المصالح الخليجية والعربية ينبغي أن ينطلق من استخدام أوراق القوة التي لا شك أننا نملك منها ما يساعدنا على الأقل على حماية مصالحنا، بشرط أن تكون لنا رؤيتنا المستقلة، وأن نتمكن من التنسيق بين المواقف العربية إزاء هذه المخاطر التي تحدق بنا من كل صوب.

النهار

حقائب سيادية وخدماتية ونيابة رئاسة الحكومة

هيام القصيفي

تواصلت الاتصالات "غير المباشرة" أمس الاول بين رئيس الوزراء المكلف فؤاد السنيورة والنائب العماد ميشال عون، بحسب مصادر مطلعة في "التيار الوطني الحر" رفضت كشف اسماء الوسطاء، مؤكدة انهم "اطراف داخليون وخارجيون"، عملوا على محاولة ايجاد مخرج للمأزق الذي بلغته الامور في موضوع التشكيلة الحكومية.

تختصر المصادر ما آلت اليه الامور حتى مساء الاثنين الماضي بالآتي: "نحن أكبر كتلة نيابية مسيحية، وثاني أكبر كتلة نيابية، ولكن ما جرى الاحد الماضي كان نوعاً من التشاطر، ومحاولة لانقاص حصتنا التي يحق لنا بها".

وفي شرحها لما حصل، بعدما كادت الطبخة الحكومية ان تنضج على نار قوية. تقول المصادر المواكبة للاتصالات: "ما حصل هو اننا قدمنا تنازلاً في موضوع الوزارة السيادية، أي المال، واستبدالها بوزارة الاتصالات أو العدل، على اساس ان تكون الحقوق التي يجب أن نحصل عليها متكاملة. فنحن دفعنا غالياً ثمناً مسبقاً لكل هذه الحقائب التي يحق لنا بها. وفوجئنا بعدما قبلنا بالعرض الاخير، باتصال لم يدم أكثر من ثلاثين ثانية، تبلغنا عبره ان رئيس الوزراء قد سحب عرضه، فاجبنا بأن "لا مشكلة لدينا". ولكن ابلغنا من يعنيهم الامر، ان غداً يوم آخر، أي اننا لن نعاود التفاوض على اساس ما كنا توصلنا اليه من تنازل عن الوزارة السيادية".

وتختصر المصادر هذا الشرط بالآتي: "نحن عدنا الى شروطنا الاساسية، أي اننا نريد حقيبة سيادية، وحقيبة خدماتية اساسية، وحقيبة خدماتية ثانوية، وحقيبة عادية، ونيابة رئيس الحكومة ووزير دولة".

يعيد "التيار الوطني الحر" والعماد عون بذلك الامور الى نقطة البداية، مؤكداً ان لا تراجع عن هذه السلة، فنحن قدمنا تنازلاً تلو الآخر، ولكن كنا نقابل كل مرة برفض جديد، وبمحاولة سلبنا حقاً مكتسباً لنا بالحصول على السلة الكاملة من الحقائب. فكما ان للسنة حقائب سيادية وخدماتية اساسية، وكذلك بالنسبة الى الشيعة، نحن المسيحيين نريد حقيبتين سيادية وخدماتية ولا تراجع عن هذين الامرين".

وتشير المصادر الى "ان المطلوب اليوم حقيبة المال لمسيحي، أي من حصة التكتل والتيار لا من حصة المعارضة، اضافة الى حقيبة الاشغال والشؤون الاجتماعية، ونحن مستعدون للبحث في تغيير نوع الحقائب، أي مبادلة حقيبة خدماتية اساسية بأخرى. فنحن لسنا متمسكين بوزارة محددة، ولكن بمبدأ توزيع الحقائب وفق الاحقية".

وعن التغير المفاجيء ووصول التشكيلة الحكومية الى الحائط المسدود، تجيب المصادر بأن عون "الذي اعاد حقوق المسيحيين في قانون الانتخاب، لن يقبل بأقل من استعادة حقوقهم عبر توزع الحقائب، ونحن قبلنا على مضض باستبدال الحقيبة السيادية بالعدل او الاتصالات، من اجل تسهيل الحل، ولكن من دون التخلي عن حقوقنا والحقائب الخدماتية، اسوة بغيرنا من الطوائف. ولكن فوجئنا بسحب العرض، بعدما كنا ابدينا كل استعداد وايجابية".

وعن سبب سحب السنيورة العرض، تجيب المصادر: "كانوا ينتظرون قراراً خارجياً، وعلى ما يبدو وصل هذا القرار مساء اول من امس فسحبوا عرضهم، من دون ان يقدموا الينا اي شرح لأسباب الرفض، في وقت كنا ايجابيين جدا في التعامل مع العرض الأخير. وهذا يذكر بما حصل سابقا لدى تشكيل الحكومة الحالية. حينها كانت الأمور قد وصلت الى المكان نفسه الذي نحن فيه اليوم، وكان كل شيء يبشر بالايجابية، وفجأة انقلب الجو، واصبحنا خارج الحكومة. لو تألفت حكومة وطنية في حينه، لكنا وفرنا ما حصل في بيروت وجروح بيروت ووفرنا الأزمة الاقتصادية والخسائر السياحية والاقتصادية المتتالية".

وتلفت الى خطورة الاوضاع: "اذا استمرت الحكومة في سياستها". وتقول: "هم يريدون البقاء كحكومة تصريف اعمال في انتظار تغير ما في لبنان او المنطقة، ويراهنون كالعادة على هذه المتغيرات، ولكن نخشى ان تسير الأمور من سيئ الى اسوأ ويدفعوا ثمن رهاناتهم الخاطئة. بالنسبة الينا، كل دقيقة تمر من دون تشكيل حكومة هي خسارة لنا، لأننا منذ أشهر طويلة ونحن نطالب بتشكيل حكومة وحدة وطنية، في حين انهم يريدون ابقاء الامور على حالها. فليتحملوا اذا نتائجها الاقتصادية والحياتية والمعيشية".

وتؤكد المصادر ان التيار لم يعترض على اعطاء الوزير الياس المر حقيبة الدفاع، "فاذا اقترحته الموالاة، فلا مشكلة لدينا في تسميته". اما عن تفاؤل رئيس الجمهورية بقرب تشكيل الحكومة فتجيب: "قد يكون رئيس الجمهورية يريد الضغط على السنيورة من اجل الاسراع في تشكيل الحكومة"، مؤكدة ان لا اتجاه حاليا للقاء السنيورة وعون "ما دام لا عرضا جديا، والاتصالات لا تزال تتم في صورة غير مباشرة، ولكن نحن عدنا الى عرضنا الاساسي، فنحن لسنا في وارد تقديم اي مبادرات جديدة. لقد اعطينا اكثر من صيغة مقبولة جبهت كلها بالفرض. ونعتقد انهم حين يتبلغون القرار بتشكيل الحكومة، فستكون كل العروض حينها مقبولة".

الخليج

دفاعاً عن التراجيديا

خيري منصور

استبدال ثنائية الهزيمة والنصر بثنائية النجاح والفشل وفق الرؤية التاريخية التي قدمها محمد حسنين هيكل لمناسبة استذكار العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ هو أمر منطقي يستمد مبرراته من عدة عوامل موضوعية وأخرى ذاتية.

تبعاً لهذا المنظور الميتا استراتيجي، فإن الحرب لا تقبل الاختزال، لأنها مفتوحة، ومتعددة المجالات، فالاقتصاد له حربه، وكذلك الثقافة والمفاهيم، إن هذا التصور للتاريخ يتيح للتراجيديا أن تستعيد اعتبارها المسلوب، في زمن ذرائعي يبشر به واقعيون لا يرون من الغابة إلا الشجرة التي يلامسونها، ولا يرون الممكنات الهاجعة والقابلة للتحقق في المستقبل.

ما من هزيمة كاملة إلا تلك التي تأقلم فيها المهزوم مع الأمر الواقع، وتحول هو نفسه إلى جزء من الغنائم، لأنه أراح خصمه منه إلى الأبد.

الهزيمة إذن ناقصة، وكذلك الانتصار، مادام الاثنان لا يختصران التاريخ عند لحظة معينة بحيث يبدو كما لو أنه تخثر وتوقف، وهذا تصور مضاد لطبيعة الأشياء ولجدلية التاريخ والحراك الإنساني الذي لا يبطل مفاعيله أي حدث حتى لو كان زلزالياً.

شعوب كثيرة في هذه الأرض تجرعت مرارة الهزائم لكنها حولتها من عقبات إلى روافع، ومن سبب مباشر للانكسار إلى سبب أكثر مباشرة للقيامة، وذلك من خلال عدة عوامل في مقدمتها نقد الذات ومراجعة الحيثيات والمعطيات التي كانت سائدة لحظة الاندحار.

وهناك انتصارات تتشكل من حاصل جمعها ومن متواليتها هزيمة كبرى، كما قال رايخ في نقده اللاذع للصهيونية، ولما تصوره الدولة العبرية على أنه انتصارات الحروب الخمس في القرن العشرين.

إن التعامل مع ثنائية الانتصار والهزيمة باعتبارها قدراً لا فرار أو فكاك منه، هو نفي جذري لمفهوم المقاومة، فهي تظهر تحت الرماد، ويومض جمرها عندما يظن المنتصر أنه دجن التاريخ وربطه إلى وتد في إحدى ثكناته العسكرية.

والعرب في هذه الأيام بحاجة ماسة إلى ثقافة من طراز آخر غير هذا الذي تسوقه الميديا وتجعله مناخاً راكداً تختنق فيه الكائنات لأنها لا تستطيع أن تتخطى الشروط التي تحاصرها.

ثقافة تغذي الجدلية، وتحرض الوعي على استدعاء كل احتياطياته في مواجهة قوة عمياء لا ترى المستقبل إلا مجرد امتداد كمي للراهن. ولو أتيح للمنتصرين عبر مختلف الأزمنة أن يظفروا ببوليصات تأمين ضد الاندحار أو التراجع لانتهى التاريخ عند أول حرب. لكن غروب امبراطوريات وظهور أخرى على أنقاض أطلالها هو أحد المظاهر التي يتجسد بها التاريخ في لحظتي المد والجزر والانحسار والتمدد.

إن بعض الهزائم تبدو في جوهرها انتصارات مؤجلة أو موعودة لأن من تحملوا أعباءها لم يستسلموا ولم يتأقلموا، بل قاوموا وأعادوا شحذ إرادتهم قبل أسلحتهم، ولا يخشى المبشرون بثقافة التخثر والاستنقاع والبطالة التاريخية شيئاً قدر خشيتهم من المستقبل لهذا يحاولون حذفه، وإجهاض أية خطوات باتجاهه.

وما كان للتراجيديات الكبرى في التاريخ أن تتحقق وتنتج تربويات باسلة ونبيلة لو أن الأمر انتهى إلى هزيمة كاملة وانتصار غير منقوص.

الرياض

ضرب إيران..تشويش أم تصميم؟!

يوسف الكويليت

خيار ضرب إيران تحول إلى مناورة بين أمريكا وإسرائيل، فكل منهما يشحن بطاريات ويبثها بمختلف الدعايات، وحتى نقطع المسافة بين خط اليقين والتهويش، لا بد من وضع كافة الاحتمالات في سياقها الأمني للاقتصاد العالمي، إذ لأول مرة يبرز النفط كحاجز بين احتمال الضربة وايقافها، لأن أي عمل كهذا يضع أبعاد المغامرة فوق التصورات حتى مع فارق القوة بين من يهدد بالهجوم، ومن يرفع راية الدفاع إلى حدود الضربة الموجعة لوسط إسرائيل ومفاعلاتها النووية. "السيناريوهات" الموضوعة خطيرة، وأي تدهور في أمن الخليج سوف يضع العالم أمام حشد من المفاجآت، فهذه المنطقة لا يمكن التلاعب بها وفق رغبات ما جرى في غزو العراق عندما نسجت تصورات تحولت إلى أكاذيب، ونحن هنا لا نقول إن إيران ليس لديها التصميم بامتلاك سلاح نووي ولعدم وجود طرف محايد يثبت أو ينفي هذه الأفكار ويبقى الموضوع معلقاً على ذمة الشكوك، وحتى في هذا الموقف، وسواء جاءت الإغراءات لإيران بتعويضات مادية واستراتيجية، فالبوادر تجعل القضية معلقة على ذمة ما سيحدث، لا ما يجري الآن ويضعه البعض في أسلوب المناورة الساخنة لثني إيران الاستمرار بمشروعها. قطعاً إسرائيل، تدرك أن وجود سلاح نووي في المنطقة، حتى لو كانت الدولة منتجة هذا السلاح خاضعة بسياساتها لأمريكا، فهي لا تأمن أي تحولات في سلطات هذه البلدان من أن تندفع إلى مغامرة حرب نووية، باعتبارها لا تملك الرادع الأخلاقي ولا القانوني. لكن تنسى أن أول من صنع هذه السلاح واستخدمه، وأجبر العالم التسابق على امتلاكه هو أمريكا، وحتى مع القول إن العالم لا تحكمه القوانين الأخلاقية، بل مبادئ القوة فإيران زمن الشاه كانت من أوائل الدول التي كانت تحظى من أمريكا بأن تمتلك هذا السلاح مدفوعة بأن تكون خط دفاع أول ضد الاتحاد السوفياتي، لكن الأحداث قلبت التصورات فصارت الثقة بأي نظام لا يرتكز إلى قواعد نظام ديموقراطي، يجب أن توقفه قوانين القوة عن حيازة هذا السلاح، والاستثناء الوحيد إسرائيل التي تعاون الغرب الأوروبي والأمريكي إدخالها هذا النادي الخطير. دول المنطقة، خليجية أو آسيوية أخرى ليس من مصلحتها انتشار هذه القوة، وإلا اضطرت معظمها إلى الدخول في سباق مع إيران، وهنا سندخل في حسابات المخاطر الأكبر، لكن السيناريو الآخر لا يفترض الضربة، ولا من يهددون بها، وإنما مقايضة ذلك بتحالف تدور حواراته وأسراره تحت طاولة هذه البلدان، وربما تكون النتائج عكس التصورات والتوقعات إذا ما وجدنا شركاء الأمس يعودون إلى صياغة اتفاقات تآخ بين الأعداء على مبدأ المصالح المشتركة، حتى لو لم يوجد العدو المشترك أو المفترض مثلما كان الاتحاد السوفياتي. دول المنطقة عليها أن تفهم أن لا ثوابت بالسياسة، وأن الثقة بدولة صديقة أو عدوة تخضع لمجمل المصالح الآني منها والبعيد، ومثلما تنازلت أمريكا عن الشاه ونظامه فهي قد تتقارب مع من تعتبرهم أعداءها ولا يحتاج الأمر إلا لابتسامات تتبعها تواقيع على اتفاقات المصالح قد لا تكون لصالحنا ولا غيرنا.